صندوق المعونة الوطنية
National Aid Fund
النشرة المعرفية لصندوق المعونة الوطنية

"ارتقاء الإدارة العامة الكفؤة والقادرة على تقديم الخدمات النّوعيّة للمواطنين بعدالة ونزاهة"

مؤشر النزاهة الوطني

أحد أبرز روافع الاصلاح الاقتصادي والاداري هي مكافحة الفساد وتعزيز الحاكمية في السلوك العام لدى مؤسسات الدولة المختلفة ، وهذا يكون باتباع وسائل فاعلة في حماية المجتمع من الانزلاق نحو الفساد باشكاله المختلفة وتحديدا الاداري منها.

مؤشّر النزاهة الوطنيّ، أداة فاعلة في تطوير الرقابة على الجهاز الإداريّ الحكوميّ في المملكة، وإحدى الخطوات المعزّزة للإصلاح الإداريّ، خاصّة وأنّ هذا المؤشّر الّذي تمّ إطلاقه بالشراكة بين المؤسّسة الرقابيّة المسؤولة عن حماية المال العامّ وهي هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والمراقب الفاعل من القطاع الخاصّ وهو مركز الحياة- راصد.

الشراكة بين الطرفين أمر في غاية الأهمّيّة، لا سيّما وأنّ الجهتين تعملان في خطّين متوازيين لذات الهدف وهو دعم جهود الإصلاح وتطوير الأدوات الفاعلة في تطوير منهجيّة الرقابة والمحاسبة والمكاشفة بشكل واضح وضمن معايير ذات كفاءة عالية.

هذا المؤشّر يسهم في تعزيز التقييم والمساءلة والحاكميّة في الإدارة الرسميّة، خاصّة وأنّها تشمل كافّة مؤسّسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الوزراء، الأمر الّذي يعزّز الإجراءات الوقائيّة للحدّ من ظهور أيّ شكل من أشكال الفساد.

في الجانب الآخر، هذا المؤشّر يعطي دلالات وانطباعات إيجابيّة مهمّة للدول الصديقة وللمانحين بأنّ الأردنّ يخطو خطوات جادّة ومسؤولة في عمليّة تعزيز الإدارة الحصيفة للمال العامّ والحاكميّة الرشيدة في منهجيّة منع الفساد، في حين أنّ هذا المؤشّر يسهم أيضاً في تدعيم بيئة الاستثمار وتقديم النظرة الإيجابيّة للمستثمر بأنّ الأردنّ لديه الأدوات الفاعلة في المساءلة والمحاسبة والتقييم على العمل العامّ.

وبالتأكيد فإنّ هذا المؤشّر سيعمل بالإضافة لذلك على تعزيز عمليّة الإصلاح الإداريّ إلى حدّ بعيد، ويعطي دفعة قويّة لمزيد من التطوير والتحديث الإداريّ، كونه أصبح رقيباً وحسيباً على الجهاز الإداري وسيقوم بنشر نتائج عمله أمام الجميع دون استثناء.

أمّا وبالنظر لعمل الهيئة في الفترة الأخيرة نجدها تسير على المسار الصحيح، حيث أنهت العديد من القضايا وأتمّت ملفّات كانت عالقة منذ سنوات بزمن قياسيّ، جنباً إلى جنب مع وجود سرعة في الإنجاز النوعيّ لتكون بذلك رافعة للاقتصاد الوطنيّ بإنهاء بعض التشابكات في بيئة الأعمال.

وبالإضافة لذلك، فقد قدّمت الهيئة تطوّراً نوعيّاً بإطلاق هذا المؤشّر، تعزيزا لدورها، وتنفيذا لاستراتيجيتها في مكافحة الفساد وتعزيز الحاكميّة والرقابة المسؤولة على الجهاز الحكوميّ، انسجاماً مع الرؤية الملكيّة السامية بتعزيز دور الهيئة وأن يشعر المواطن بدورها على أرض الواقع، والتزاماً أيضاً بأنّ مكافحة الفساد على رأس الأولويّات والمال العامّ مصان ولا أحد فوق القانون.

الرقابة النوعيّة على الجهاز الحكوميّ تدعم مسيرة الإصلاح الإداريّ، ونحن في المملكة بحاجة لهذا المؤشّر كونه إحدى الأدوات المهمّة والفاعلة في تعزيز منظومة الإصلاح الإداريّ.

المؤشّر سيكون انعكاساً حقيقيّاً للواقع الإداريّ والعمل الحكوميّ، وعلى الحكومة دعم جهود الهيئة ومركز راصد من خلال توفير كافّة السبل لإنجاحه وإيجاد بيئة محفّزة لإطلاق العديد من المؤشّرات الّتي تدعم تنافسيّة المملكة وتحسّن من ترتيبها في التقييمات الدوليّة.

لا للتردّد ولا للفساد ولا للأيادي المرتجفة ونعم لسيادة القانون

أن يكون موظف الدولة على درجة عالية من الشجاعة باتخاذ القرارات، لأن الأيادي المرتجفة والمتردّدة تعيق إنجاز الخدمات المطلوبة وتهز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

مؤشر النزاهة الوطني يهدف إلى قياس مدى التزام الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية وفقًا للمعايير العالمية وحسب السياسات المعتمدة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

عدد الملفات التحقيقية التي أُحيلت إلى القضاء خلال العام الحالي بلغ 176 ملفًا بانخفاض نسبته 41 بالمئة مقارنة مع عام 2023، فيما بلغت قيمة الاستردادات التي ساهمت الهيئة فيها خلال العام الماضي سواء الاسترداد المباشر أو غير المباشر 141مليون دينار.

معايير النزاهة الوطنية الرئيسة الخمسة وهي:

سيادة القانون:

التعريف : معيار اساسي يقوم على ضمان جودة التشريعات واحترام تطبيقها على الجميع دون استثناء .

دلالات التعريف: تعتبر سيادة القانون اساساً لبناء مجتمع نزيه حيث يتم تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف

المساءلة والمحاسبة:

التعريف : معيار اساسي يقوم على اخضاع جميع العاملين في المؤسسة للمساءلة عن قراراتهم وأفعالهم ومحاسبتهم و/او تحفيزهم وفق مؤشرات الاداء واحكام التشريعات الناظمة

دلالات التعريف: تعكس المسالة والمحاسبة وجود اليات رقابية فعالة مما يساهم في تعزيز النزاهة وتقليل الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات

الشفافية:

التعريف : معيار اساسي يعنى بالافصاح عن المعلومات والبيانات والقرارات الموثقة والمصنفه الخاصة بالدائرة والخاصة بالمعنيين وفق الشروط والضوابط المحددة بالتشريعات الناظمة.

دلالات التعريف: الشفافية هي ركن أساسي في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة وتعتبر عنصراً هاماً في مكافحة الفساد(التعريف من وجهة نظر المؤشر)

العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص:

التعريف : معيار اساسي يضمن تطبيق القرارات والاجراءات والمعايير التي تضمن العدالة والمساواة بين الموظفين ومتلقي الخدمة وإتاحة الفرص أمامهم بإنصاف وتحقيق جودة الخدمات لجميع المتعاملين من خارج المؤسسة

دلالات التعريف: يعكس هذا المعيار نهج يحقق العدالة والمساواة داخل المؤسسات وخارجها ويمنح الجميع حق الحصول على الفرص المتاحة ويضمن تقديم الخدمات بصورة متميزة

الحوكمة الرشيدة:

التعريف : معيار اساسي يضمن تطبيق الاطر التشريعية والتنظيمية في إدارة المؤسسة لتنفيذ عملياتها واجراءاتها وتقديم خدماتها وإدارة مواردها لتحقيق الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية بكفاءة وفاعلية.

دلالات التعريف: الحكومة الرشيدة هي مبادىء يسعى مؤشر النزاهة الوطني لترسيخها لتشمل كافة مؤسسات الدولة لقياس مدى تطبيق المؤسسات لعملياتها واجراءاتها وتقديم خدماتها ضمن أطر تشريعية وتنظيمية بصورة محوكمة

استطلاع الرأي:

قائمة بأسماء الموظفين تتضمن

(الاسم والمسمى الوظيفي ومكان العمل ورقم الهاتف و البريد الالكتروني)

قائمة بأسماء متلقي الخدمة تتضمن

(اسم متلقي الخدمة والصفه الاعتبارية(شخصي ،مؤسسي ، عام/خاص) ونوع الخدمة ورقم الهاتف و البريد الالكتروني)

اعدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خطة متكاملة لاستطلاعات رأي الفئات المعنية من وجهة نظر ثلاثية هي أعطي لها وزن نسبي 40% من مجموع علامات التقييم :

1. **تقييم الموظف لنفسه بمجال النزاهة = 5%**
2. **تقييم نفس الموظف لمؤسسته لثقافة النزاهة السائدة بالمؤسسة = 10%**
3. **وتقييم متلقي الخدمة للمؤسسة من وجهة نظر المتعاملين=25%**

ملاحظات:

الملاحظة الاولى:

الموظف الذي يجري لنفسه تقييما ذاتيا لمستوى وعيه، ومعرفته ومهاراته بالنزاهة هو الموظف الذي يقوم بتقييم ثقافة وممارسات مؤسسته ببمارسات النزاهة والحد من الفساد.

الملاحظة الثانية:

يتحمل الموظف الذي يقع عليه عملية التقييم الذاتي ، والتقييم المؤسسي مسؤولية المصداقية بالاجابة الصحيحة التي تعكس واقع الحال ولا تجمله

الملاحظة الثالثة:

أحالت الهئية ولضمان الالتزام بأعلى معايير النزاهة تنفيذ الاستطلاع لجهة خارجية محايدة مختصة بإجراء الدراسات الاستطلاعية

إعداد :

التطوير المؤسسي أستراتيجية إدارة المعرفة

الهدف الاستراتيجي الاول : تعزيز وترسيخ ونشر ثقافة المعرفـــــــة

المبادرات		الانشطة المرتبطة بها	
1.1	**نشر ثقافة إدارة المعرفة لدى موظفي الصندوق**	1.1.3	التعريف بمفاهيم إدارة المعرفة من خلال البريد الالكتروني
		1.1.4	إعداد مطوية وبوسترات حول المعرفة وإدارتها

الأصدار الرابع